

٤ مقدمة:

الحمد لله الذي هدانا لدینه القوم ، وبين لنا شرائعه وأحكامه في كتابه وعلى لسان نبيه الأمين ، نحمده تعالى ونشي عليه بما هو أهله ، سبحانه ، هو الله الواحد العدل ، المالك المتفرد في الملك ، الوارث الحق لما في السماوات والأرض ، القائل في كتابه العزيز : ﴿وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ يَمْأُلُ مَمْلُوكَيْنِ﴾ [آل عمران: ١٨٠] ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا لَنَحْنُ نَرِثُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا وَإِنَّا يُرِجُّونَ﴾ [مريم: ٤٠] ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَا تُفْقِدُونَ سَيِّلَةَ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الحديد: ١٠] ، والصلوة والسلام على رسول الله المبعث هدىً ورحمة ، - صلوات ربی وسلامه عليه - بلغ الرسالة ، وأدى الأمانة ، ونصح الأمة ، ومحى الظلمة ، وتركنا على الحجة البيضاء لا يزيغ عنها إلّا هالك وبعد :

من المعلوم أن الإسلام جاء يرسم للبشرية منهج حياة فيه رشدها وصلاحها ، والناظر المدقق في أحكام الإسلام وتشريعاته يجدها في حالة من الدقة والتوازن ، وعدم التناقض ، والحكمة ، وتحقيق العدالة والشمول والواقعية ، مما يجعل الإنسان يقطع بأن هذه الأحكام ليست من عند أحد من البشر ؛ لأن ما يضعه البشر يتطرق إليه الخلل والتناقض ، فيحتاج دوماً للتعديل وإعادة النظر فيه ، والتاريخ الإنساني يشهد بهذا الأمر.

إن التشريعات المتعلقة بالميراث تعالج قضية مهمة في الواقع الإنساني ، حيث أنها تعالج قضية مالية ، والمال تشتد المنافسة في طلبه والحرص عليه ، وكثيراً ما تقع فيه الخصومة . وإن الورثة هم أقرب الناس لبعضهم البعض ، والشريعة تحرص في جمل أحكامها على دعم العلاقة الاجتماعية في حياة المجتمع المسلم لاسيما بين الأقارب ، وتحرص على عدم الخصومة والعداوة والشحنة بينهم .

ولما كان الأمر كذلك من أهمية هذا العلم ؛ فإن الله سبحانه وتعالى قد تولى بيانه بنفسه ، فجاءت معظم أحكام الأساسية في سورة النساء مفصلة ، وهذا التفصيل على خلاف المعهود من المنهج القرآني الذي يتناول الأحكام كثيراً بالإجمال ويترك للسنة البيان والتفصيل ، فأحكام الصلاة والزكاة والصيام لا نجد لها مفصلة في كتاب الله كما

فصلت أحكام المواريث، وكل ذلك يشعر ب مدى اهتمام التشريع الإسلامي بأحكام المواريث، فكانت هذه الأحكام متصفه بالعدالة والدقة والواقعية والتوازن والانسجام والتكميل بين أحكامها بما يشير إلى ربانيتها.

● خصائص الإرث في الشريعة الإسلامية:

تتميز أحكام الإرث في الشريعة الإسلامية بعدها ميزات وخصائص منها:

1. أنه تشريع إلهي من لدن الله تعالى العليم الخبير بخلقه، المتفضل عليهم بنعمه، الحكيم في تصرفه، ولذا فلن يدخل في تقسيمه الحيف والأثرة والظلم، كما هو حاصل من الإرث في غير الإسلام، المبني على عقول البشر التي لو صلحت، لتفاوتت ولما أحاطت بأسرار الخلق وحاجاتهم في الحاضر والمستقبل، فكيف إذا فسدت وغلب عليها الهوى. يقول المفكر الفرنسي - زيس -: (بحق إني أشعر حينما أقرأ في كتب الفقه الإسلامي، أني نسيت كل ما أعرفه عن القانون الروماني . . . وبينما يعتمد قانوننا على العقل البشري، تقوم الشريعة الإسلامية على القانون الإلهي).

2. مراعاة الحاجة بين الورثة، حيث جعل غالباً حظ الذكر من الإرث أكثر من حظ الأنثى، وذلك لما يتحمله الذكر و يجب عليه من تبعات الزواج والإنفاق على الأهل والأولاد والضيوف.

3. تقسيم المال الموروث على أكبر عدد ممكن من الورثة، فينتفعون به، ويكون مدعاه لانتفاع المجتمع بما ورثه الوارث الراغب في مجالات التجارة ونحوها، بخلاف ما لو كان قاصراً على واحد ونحوه، فإنه قد يكون من لا يستفيد المجتمع من أموالهم، لبخلهم أو كسلهم أو جبنهم.

4. تقوية الروابط الأسرية، يجعله الإرث لأقارب الميت ومن له نعمة عليه من زوج ومعتق له **﴿وَأَفْلُوا مِنَ الْأَرْثَامِ﴾** **بعَضُهُمْ أَوْلَى بِعَضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ شَيْءاً عَلَيْمٌ﴾** [الأنفال: 75].

5. إعطاء كل ذي حق حقه، فهو يعطي كل وارث حقه، وقد قام بحماية الضعفاء والنساء من جور الأقوياء، ففي الحديث: (إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرم عالة يتکفرون الناس) [متفق عليه] ، كما أن

الإسلام لم يحرم الأقوية من الميراث فأثبتت لهم حقهم ولم يحرمهم. فهو يقدم الذرية على الأصول وبقية القرابة ومع هذا فلم يحرم الأصول وبقية الورثة، بل جعل نصيباً لكل واحد منهم مما تقر به عين المورث و يجعله يشعر أن جهده لم يذهب سدى مما يزيد من جهده وبذله.

6. احترام الإسلام للملكية الفردية، والملكية الفردية فطرة بشرية لم تستطع الشيوعية مقاومتها وكانت سبباً في انحرافها، فالمملكة تحفظ العامل على الإنتاج والعمل، لأن العامل يجبه ليؤمن مستقبل أولاده في حياته وبعد مماته، ولو كان جهده يذهب للدولة أو لغيره لكان محبطاً له وصارفاً له عن العمل.

7. حماية المورث من الاعتداء من خلال حرمان القاتل من الإرث، حتى لا يطمع الوارث في قتل مورثه، ليirth ماله، لأن القتل يمنعه منه.

8. جمعه بين الميراث والوصية ولكن الوصية فيه لا تكون لوارث، وتكون في حدود الثلث إلا إذا أجازها الورثة فالإسلام وسط في النظر للوصية بين من يجيزها مطلقاً حتى لبهيمة ولو استغرقت كل المال، وبين من يمنعها مطلقاً.

9. ورث الأصول مع الفروع كالأب أو الجد مع الابن أو البنت خلافاً لمن حرمهم مع مكانتهم الكبيرة لدى الميت.

10. اهتم بالمرأة اهتماماً واضحاً وكرمتها وورثها وورث من كان من جهتها كأولاد الأم والجدة لأم.

11. جعل الأنسبة غاية في البساطة ويلاحظ فيها الوضوح والبساطة بحيث يمكن فهمها من جانب أي إنسان حتى لو كان أمياً، وقد وجد من الأميين من يقسم الفرائض.

12. صلاحية هذا النظام لكل زمان وكل مكان، لما اشتمل عليه من التوازن بين الحقوق والواجبات، فهذا النظام مرتبط بنظام النفقات ومتكملاً معها وليس بمعزل عن أحكام الإسلام الأخرى.

13. أن أحكام المواريث تتسم بمسايرة الفطرة، وتوجيهها لما فيه صلاح الإنسان، وخيره في العاجل والآجل؛

ما يؤكد كونها من عند الله تعالى العليم الخبير.

14. أن أحكام المواريث تساهم في إعادة توزيع الثروة، وعدم تكديسها في يد فئة قليلة، ولكنها تتحقق ذلك بطريقة سلسة سهلة ميسرة؛ فتتماشى والفطرة، ولا تتناقض معها.

15. أن أحكام المواريث قد راعى فيها الشارع كافة الحقائق، ووازن بينها بطريقة دقيقة وحكيمة، مما يجعل أحكامها متكاملة، متربطة، لا ينقض بعضها بعضاً، مما يؤدي إلى تحقيق العدالة في أدق معانها.

16. إن تتبع مسائل المواريث يدل على ما اتسمت به أحكامه من الحكمة والعدالة في التطبيق، فما لها يرعى قيمة دقيقة وعميقة، مما يدل على أن مثل هذه الأحكام لا يمكن إلا أن تكون من عند الرحمن؛ ويعجز عن مثلها عالم الإنس والجان.

هدف الإسلام من توزيع التركة:

يستهدف الإسلام من وراء تشريع نظام الميراث تحقيق أمرين:

الأول: تفتيت الثروات.

الثاني: عدالة التوزيع لهذه الثروات.

أما تفتيت الثروات فإن الله - تعالى - لما أباح في الإسلام التملك وفتح باب الاستثمار على مصارييه دون قيد أو التزام إلا ما شرعه الله وهذا من شأنه تجميع كثير من الثروات في أيدي أفراد قلائل، وهذا التجميع قد يؤدي عليه تحكم هؤلاء الأفراد في مقدرات الأمم والعبث في موازين العدل والانضباط ولذلك فإن الله - تعالى - قال: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرْبَى فِلَلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَأَنِّي أَسْبِلُ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ أَلْأَعْنَيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: 7]

و عمل على تفتيت هذه الثروات بوسائل متعددة منها الميراث ويوضح ذلك من أمور أهمها:

1. تقسيم التركات أثلاثاً وأرباعاً وأثماناً ومن النادر أن ينفرد واحد بالتركة.

2. التشديد على ضرورة إعطاء كل وارث حقه لقوله تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالَدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلِّتَّيْسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالَدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ [النساء: 7]

3. نقل أجزاء من الثروات من أسرة إلى أسرة عن طريق الزوجة والبنت المزوجة من أجنبي وقد ساوي الإسلام بين أتباعه فقد يتزوج الغني فقيرة والعكس مما يساعد على نقل أجزاء من الثروات وتداولها.

نظام التوريث عند غير المسلمين:

الإرث ليس مقصوراً على المسلمين، بل معروف عند غيرهم قبل الإسلام وبعده، من الرومان واليونانيين وقدماء المصريين، واليهود والنصارى، وجاهليي العرب. لكنه يختلف عند كل أهل شريعة ونظام عن غيرهم، ومبني الإرث في كل منها، على حسب الحالة السياسية والاجتماعية، وهي من وضع العقول البشرية في الغالب!. ومحمل نظام الإرث عند غالبيها: حرمان النساء والصغار، وبعضها يحرم الأقارب جميعاً، ويجعل أموال الميت لمن أوصى له بها، وهذا ما عليه كثير من النصارى في هذا العصر ، وقد يكون الموصي له غير قريب، أو يكون بهيمة ككلب ونحوه.

الميراث عند الفراعنة:

في أوائل عهد الفراعنة كانت الأرض ملكاً لهم، ولم يكن المواطنون يملكون شيئاً إلا في عهد الملك (مخوريوس) من ملوك الأسرة الرابعة والعشرين التي ملكت مصر سنة 731 قبل الميلاد. وكانت طريقة التوريث عندهم أن يحل أرشد الأسرة محل المتوفى في زراعة الأرض والانتفاع بها دون ملكيتها، كانوا لا يفرقون بين الذكر والأنثى، كما كانوا يورثون الزوج والأم والإخوة والأخوات والأعمام والعمات والأخوال والحالات.

ولكن كان للابن الأكبر الحق في تولي إدارة التركة جمِيعها عن نفسه وعن إخوته الآخرين، ثم ألغى هذا الامتياز وأصبحت الأموال تنتقل إلى الأولاد من غير فرق بين صغير وكبير، ولا بين ذكر وأنثى، وكان من حق الشخص المالك للمال أن يوصي به كله أو ببعضه، سواءً كان الموصى له وارثاً أو غير وارث، ولم يكن هذا الشخص المالك ملماً بأن يترك شيئاً لورثته، لكن اشترطوا في الموصى أن يكون سليماً الجسم والعقل.

وَمَا يُؤْخَذُ عَلَى هَذَا النَّظَامِ:

1. التسوية بين الذكور والإناث مع عدم مراعاة المسؤوليات.
2. حرمان الورثة من خلال الوصية، ويتميز النظام الإسلامي بأنه عندما شرع الوصية لم يجعلها لوارث. كما لم يعط المالك حق التصرف إلا في حدود الثلث فقط ولا ينفذها إلا لعاقل يملك.

الميراث عند قدماء الرومان:

لقد ارتضى الرومان لأنفسهم نظاماً للإرث يتفق مع رغباتهم وأحوالهم، فقد كانوا أول عهدهم من البدو، وكانوا يميلون إلى العسكرية. وقد من نظام الإرث عندهم بمراحل ثلاثة:

الأولى: أن رب العائلة ينتقي له وصياً (خليفة) للقيام بما عليه من حقوق قومية ورئاسة العائلة، ولا يشترط في هذا الوصي أن يكون له صلة قرابة معينة بصاحب المال، بل يشترط موافقة القبيلة عليه، وإلا اختارت القبيلة هذا الوصي بنفسها.

الثانية: ثم تطور الأمر بعد ذلك فكان رب العائلة يبيع كل ما يملك إلى الشخص الذي رغب في اختياره خليفة له على أسرته، فإذا تم البيع صار المشتري منذ ذلك التاريخ هو المسئول عن هذه العائلة، والمالك لها، لا فرق بين المال والأولاد، ولكن عند تطبيق هذا النظام وجد أن به حرجاً ومشقةً ومذلةً على رب الأسرة الحقيقي (البائع) فعدلَ هذا النظام، وأصبح لا يسرى هذا الحق إلا بعد وفاة رب العائلة.

الثالثة: ثم جاء (أوغسطانيوس) فأصدر أوامره بإلغاء هذه النظم وجعل الميراث يقوم على شيئين: القرابة وولاء العتقة. وأصبحت القرابة قاعدة للميراث، وينحصر الإرث في فروع الميت ثم أصوله ثم الإخوة الأشقاء ونسلهم ثم الأخوات الشقيقات ونسلهن ثم الإخوة لأب ونسلهم ثم الأخوات لأم ونسلهم ثم الأخوات لأم ونسلهن. وكل طبقة من هذه الطبقات يتساوى فيها الذكور والإناث في الميراث وإذا لم يترك المتوفى فروعًا ولا أصولًا ولا إخوة ولا أولاد إخوة يرثه قريبه البعيد، وإذا لم توجد له قرابة بعيدة كانت التركة لبيت المال، ولم يكن للزوجين حق التوارث من بعضهما لعدم القرابة.

وَمَا يُؤْخَذُ عَلَى هَذَا النَّظَامِ:

1. عدم النظر لسبب الزوجية في التوريث.
2. كان ميراث البنت شكليًّا فقط، لأنَّه يعود إلى إخوها.
3. لم يدخلوا الحجب في الفروع.
4. حرموا الأصول مع وجود الفروع.
5. المساواة بين الذكر والأُنثى لكن بصورة شكلية فالمال الذي ترثه البنت من تركة أبيها لم يكن ينتقل بعد وفاتها إلى أولادها، ولا إلى زوجها، وإنما كان يعود إلى إخواها وإن كانوا مرة أخرى، أو إلى من يستحقه من باقي أسرة أبيها.
6. قيامه على فلسفة استبقاء الثروات في العائلات والمحافظة على سلطة أرباب الأسرة.

الميراث عند قدماء اليونان:

استقر في أذهان قدماء اليونان فكرة تخليد العائلة وعبادة الأُسلاف، كما أَنْهُمْ كانوا يعيشون في حروب وغارات متصلة، فكان لكل هذا أثره في الميراث، حيث إنهم قصرُوا الميراث على الذكور فقط وحرموا الإناث، وكذلك حرموا كل الرجال الذين يتصلون إلى الميت عن طريق الأنثى، فحرموا بنات البنت وأولادهن والأخوة

لأم لانتمائهم إلى الميت عن طريق الأنثى. ولقد قام نظام الميراث عندهم على أساس نظام الوصية قبل الموت، واشترطوا أن يأخذ الموصى بها حكما قضائيا للتصديق عليها، وهذا الحكم قابل للطعن في أي وقت، ومن أي شخص فإذا مات الموصى أصبح الموصى له هو المسئول كرئيس للأسرة، يتصرف في الأموال والأولاد كيف يشاء، لدرجة أنه كان له أن يزوج من يشاء من الأخوات، وأن يمنع زواج من شاء منهن.

ثم بعد فترة من الزمن حدث تطور في هذا النظام فأصبح للأقارب عن طريق النساء حق معين في الميراث عند عدم وجود أحد من العصبات، فأصبحت الأخت ترث أخاهما عند عدم وجوده، والبنت ترث نصيب الابن عند عدم وجوده. ثم بعد ذلك استحدثوا فكرة جديدة وهى أن رئيس الأسرة عندما يريد أن يزوج ابنته فإن عليه أن يعطيها مبلغا من المال تستعين به على تكاليف الحياة معواضا لها بهذا المبلغ عن حرمانها من الميراث، وأن رئيس الأسرة إذا مات ولم يترك سوى بنت، فإنه يتبع عليها إذا تزوجت وأنجابت ذكرا أن تكتبه باسم أبيها حتى يرث تركته، وهى تصبح بذلك ناقلة للميراث فقط دون أن تستحق منه شيئا.

وَمَا يُؤْخَذُ عَلَى هَذَا النَّظَامِ:

1. غلبة فكرة تخليد العائلة وعبادة الأسلاف.
2. قصر الميراث على الذكور فقط وحرموا الإناث، وكذلك حرموا كل الرجال الذين يتصلون إلى الميت عن طريق الأنثى.
3. قيام نظام الميراث عندهم على أساس نظام الوصية قبل الموت ومن ثم يتحكم الوصي في كل شيء حتى في زواج الأخوات.
4. إمكانية حرمان الورثة من خلال نظام الوصية.
5. ميراث البنت ميراث شكلي في حال وجوده فهي ناقلة للميراث دون تحقق الملك الحقيقي.

الميراث عند الأمم الشرقية القديمة:

المراد بالأمم الشرقية القديمة هم الكلدانيون والآرام والسريان والفينيقيون وغيرهم من فروعهم، وكان الميراث عندهم أن يحل البكر من الأولاد محل أبيه. وعند عدم وجود البكر يقوم مقامه أرشد الذكور من الأولاد ثم الإخوة ثم الأعمام وهكذا إلى أن يدخل الأصهار وسائر العشيرة، وكانوا يحرمون الأطفال والنساء من الميراث.

الميراث عند اليهود القدامى:

المعروف أن اليهود يحبون المال جداً ويعتزون به إلى درجة الحرص على عدم ذهاب شيء من مال الميت منهم إلى غير أسرته يعني فروعه وأصوله ، ومتى وجد أحد منهم مهما بعده درجته في القرابة كان أحق بالمال حتى تحفظ الأسرة بأموالها فيما بينها ومن أجل هذا كانوا لا يجعلون لأنشى حظاً من ميراث الأب إذا كان له ولد ذكر سواء أكانت الأنثى أم أم زوجة أم بنتاً أم اختاً للمتوفى.

وأسباب الميراث عندهم أربعة وهي البنوة والأبوبة والإخوة والعمومة وإذا توفي الأب كان ميراثه لأبنائه الذكور ويكون للولد البكري مثل حظ اثنين من إخوته الأصغر سناً منه إلا إذا حدث اتفاق بين الإخوة على اقتسام الميراث بالسوية.

وإذا ترك الأب المتوفى أولاداً ذكوراً وإناثاً كانت التركة من حق الذكور وحدهم مع مراعاة أن يكون للبنات حق النفقة من التركة حتى تتزوج البنت أو تبلغ سن البلوغ كما يكون لها على إخوتها الذكور قيمة مهرها من التركة في حدود معينة. والأم لا ترث ابنها ولا بنته، أما إذا ماتت الأم كان ميراثها لابنها إن وجد وإن فلبتها فإن لم يكن لها ابن ولا بنت كان الميراث لأبيها إن كان موجوداً وإن فلجدتها لأبيها. وكل ما تملكه الزوجة يؤول بموتها ميراثاً شرعياً إلى زوجها وحده لا يشاركه فيه أقاربهما. أما الزوجة فلا ترث زوجها ولكن لها الحق في أن تعيش من تركة زوجها الميت ولو كان قد أوصى بغير ذلك. وإذا لم يكن للميت فروع ولا أصول وكان له أقارب فالميراث بينهم بتفصيل معروف عندهم، وأما إذا لم يكن له وارث من فروع أو أصول أو حواشي كانت أمواله مباحة لأسبق

الناس إلى حيازها، وتكون وديعة عنده مدة ثلاثة سنوات، فإذا لم يظهر وارث للميت في أثناء هذه المدة كانت ملكاً لحائزها ملكاً تاماً.

الإنسان عند اليهود حر تماماً فيما يملك، وله أن يتصرف فيه كيف يشاء، فله أن يوصي به لأي شخص ولو غريباً، وله أن يحرم بعض أقاربه دون وجه حق.

وَمَا يُؤْخَذُ عَلَى هَذَا النَّظَامِ:

1. الاهتمام بتكريس وجود المال في الأسرة الواحدة.
2. الاهتمام بالرجال وإهمال النساء.
3. تفضيل الابن البكر دون موجب منطقي على إخوته حتى لو كان من سفاح وكانوا من زواج شرعي.
4. إمكانية حرمان الورثة من الإرث من قبل المورث بالوصية.
5. حرمان الأصول مع وجود الفروع.
6. حرمان الأم من الميراث.
7. حرمان الزوجة من الميراث دون العكس حيث يرث الزوج منها.
8. معاملة التركيبة معاملة اللقطة عند عدم وجود ورثة.

الميراث عند النصارى:

أما الميراث عند النصارى فلم ي تعرض له في الإنجيل لأن المسيح حينما أرسل قام يدعو إلى جلاء الإيمان الحقيقي والحبة ، وأعلن أنه لم يجيء لنقض الناموس اليهودي وإنما ليكمله. والنصرانية تعنى بالجانب الروحي والأخلاقي ، لذا اتبع النصارى القدامى في تنظيم مواريثهم ما كان يجري عليه العمل في شريعة اليهود وبعض ما جاء في القانون الروماني والشائع الآخرى .

الميراث في القانون الفرنسي:

1. يستحق الميراث في التشريع الفرنسي بالموت حقيقة أو حكما.
2. يكون الميراث فيه بالقرابة والزوجية، فالمستحقون للتركة هم الأولاد سواءً أكانوا شرعاً أم غير شرعاً، وسائر الفروع والأصول والحواشي والزوج والزوجة.
3. من موانع الميراث عندهم قتل المورث أو قصد قتله أو الإهمال في التبليغ عن قتله بشرط أن يكون الوارث عاقلاً بالغاً رشيد.
4. الترتيب للورثة يكون بداية بالأولاد الشرعيين، فإذا لم يوجد واحد من هؤلاء فالميراث للموجود من الزوجين، فإن لم يكن فالمال ملك للدولة.
5. الابن والبنت متساويان في أصل الاستحقاق وقدره.
6. من مات قبل أصله حل بنوه محله في استحقاق نصيه، كما لو كان حيا.
7. الزوج أو الزوجة لا يرث إلا في حالة عدم وجود الورثة المذكورين، لكن يعطى أي منهما حق استثمار جزء من التركة عند وجود الورثة الشرعيين، بنسبة تسمح له بالمحافظة على وضعه الاجتماعي الذي كان قبل موت المورث.
8. الدولة لا تأخذ مال المتوفى إلا عند عدم وجود ورثة شرعاً أو زوج المتوفى.

الميراث في القانون الأمريكي:

1. القرابة ليست شرطاً للميراث، كما يورث ابن التبني واللقيط وابن الزنا، وبعض أنواع الملكية كالملكية المجتمعة والملكية المشتركة بين الزوجين، تعتبر سبباً للميراث.

2. حرمان القاتل المعتمد من الميراث، ولا يعتبر اختلاف الدين مانعا، أما اختلاف الدارين (الجنسية) فإنه يجعله سببا لوضع بعض القيود على انتقال التركة وبعض المزايا الضريبية.

3. الحقوق الثابتة في التركة تتقدمها مصاريف تصفية التركة وأتعاب محكمة الوصايا، ثم مصاريف الجنaza، ثم ضريبة التركة الفدرالية والولائية، ثم ديونه ثم وصيته إن وجدت وإنلا قسم الباقي على الورثة، إذ بقي للورثة شيء بعد كل هذا.

4. المورثة في القانون الأمريكي هم الأزواج، فإن وجد معهم أولاد فيتقاسمو التركة، فإن عدموا للوريث بواسطة لا يرث مع وجودها، ويرث الذكر ضعف الأنثى من الدرجة الواحدة. ويرث الحمل والاحتياط لتركة المفقود وأيولوله التركة إلى خزانة الدولة عند عدم الورثة

5. الوصية في القانون الأمريكي، يسمح بتوريث أي شخص كان وبأي نسبة كانت.

الميراث في التشريع الإنجليزي:

1. الذكور يقدمون على الإناث من طبقتهم، فالبناء أولي من البنات في استحقاق الميراث.

2. الابن الأكبر مقدم على الجميع ذكورا وإناثا في استحقاق الميراث.

3. إذا لم يكن للوريث فروع ورثه الأقرب من أصوله أو نسلهم من جهة الأب.

4. ابن الابن مقدم على بنت الوريث.

5. سكوت المشرع عن ميراث الزوجين يفهم منه أنهم لا يورثون أحد الزوجين من الآخر، ويفهم من ذلك أنهم لا يورثون الأم أو أية امرأة: ماعدا البنت عند عدم الولد.

الميراث في التشريع الألماني:

1. أسباب الميراث في التشريع الألماني القرابة والزوجية كالتشريع الفرنسي.

2. المستحقون للتركة الأقارب في التشريع الألماني خمسة أصناف مرتبين على النحو الآتي:

أ. الفرع كالابن.

ب. الأبوان والإخوة والأخوات.

ت. الأجداد والأعمام، والعمات.

ث. آباء الأجداد وأعمام الأصول وعماتهم وأخواهم وخالاتهم.

ج. أجداد الأجداد ونسليهم.

3. الابن والبنت متساويان في أصل الاستحقاق وقدره.

4. موانع الميراث في التشريع الألماني القتل العمد أو الشروع فيه أو التسبب في إحداث عاهة بالورث يجعله غير قادر على عمل وصية بحرمانه من الميراث.

5. إذا لم يكن للورث وارث كانت تركته للدولة من بعده.

٤- خاتمة:

إن التشريع الإسلامي الذي نفخر بانتسابنا له ليس عملاً بشرياً لكنه يتصف بصفات البشر من النقص والضعف والتحيز بل هو تشريع الهي لا يعرف الانحياز لفئة دون فئة ولا ل الكبير دون صغير فالجميع عباده وهو المتصف بالكمال المطلق وهو العليم سبحانه بما يصلح عباده فأنزل عليهم الشرع الكامل المعجز الذي يصلحهم في دنياهم وأخرتهم، فهو التشريع المعجز الصالح والمصلح لكل زمان ومكان، ولهذا ستظل البشرية تتخبط حتى تقر بأنه الحق الذي لا مراء فيه والصواب الذي لا خطأ عنده.